جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي

أ.د. علي عبدالرزاق جلبي

٢٠٠٣م

الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي

أ.د. علي عبدالرزاق جلبي

الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي

مقدمة:

ينبغي لنا كمواطنين في البلاد العربية ان نفترض أن ذلك النوع من الجرائم المنظمة الذي أخذ يهدد الانساق الاقتصادية والسياسية في أوروبا وأمريكا والكثير من البلاد النامية يمكن أن يظهر في بلادنا .

ذلك لأن هذه المنظمات غير المشروعة أصبحت تشكل خطورة وتهديداً لمختلف الدول ، فلقد اتجهت الجريمة المنظمة في الوقت الحاضر إلى تدويل نشاطها ، وعبور الحدود بين الدول والقارات ، لتمارس عملها في تحد سافر من خلال تنظيمات عالمية تفوق في إحكامها وكفاءتها المشروعات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات (درويش ، ١٩٩٥ ، ص ص٩٦-١٣٣) .

ولا يجوز أن نتجاهل هذه التنظيمات الإجرامية حتى تفاجئنا بحدث فظيع أو تقدم على شيء فيه ضرر شخصي لنا ، ثم نبدأ في التعبير عن سخطنا الشديد وتأنيب المسئولين عن تقاعسهم في تحذيرنا من هذه الجرائم ، ونطالب رجال الدولة والشرطة بانقاذنا من هذا السرطان النامي الذي بدأ ينخر في وسطنا (Cressey,1972,p.1) . فلقد جاء الوقت في ظني الذي ينبغي فيه على العلماء في مجالات الانثروبولوجيا والإجرام والاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة والقانون ، وغيرهم أن يضطلعوا بمهمة فحص وتحليل الجوانب المختلفة من الجريمة المنظمة ، من حيث الاتقان والاحتراف والتنظيم والتخطيط . ومن هنا استشعرنا بأهمية الاسهام في تبصير الرأي العام بمواصفات هذا النوع من الجريمة وخطرها الاجتماعي ، بالاضافة إلى الجهود المبذولة في تنمية الخلفيات الثقافية بهذه الجريمة كمطلب ضروري يمكن أن

تبنى عليه الجهود المبذولة في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها والوقاية منها .

وإذا كانت مسلسلات التلفزيون والروايات والأفلام السينمائية ومقالات المجلات والإشاعات والتحقيقات الأولية في قضايا جنائية عن (المافيا أو الكوزانسترا) قد أسهمت في تكوين جانب من الفهم الشائع لمعنى الجريمة المنظمة عند معظم الناس ، وكيف أن هذه الصورة الشائعة عن الجريمة المنظمة كما قدمتها وسائل الإعلام ، والتي ترتبط بالتنظيم الدولي والسري لأعضاء العصابات في إيطاليا وسيسليا ، قد أوضحت أنهم تمكنوا بنجاح عن طريق الفساد والعنف من فرض إرادتهم في كل مهمة اضطلعوا بها . إلا أن هذه الصورة التي أسهمت وسائل الإعلام في تشكيلها عن الجريمة المنظمة تعد صورة مضللة للغاية (Simon & Eitzen,1986,p.60) .

فمن ناحية لوحظ أن هناك اعتقاداً خاطئاً بأن المنظمتين المعروفتين ـ باسم المافيا أو الكوزانسترا ـ هما وحدهما اللتان تعبران عن الجريمة المنظمة في أمريكا ، ولقد تبين أنه إلى جانب هاتين المنظمتين توجد منظمات أخرى للجريمة المنظمة لم تحظ بالاهتمام ، كمنظمة ترايدز وتونجز ، هذا فضلاً عن أن مفهوم المافيا ذاته يعد مفهوماً محدوداً ولا يطلق على كل منظمات الجريمة المنظمة في العالم ، فهناك عصابات الشوارع الصينية ، ومنظمة ياكوزا اليابانية ، والمافيا الجديدة الروسية (درويش ، ١٩٩٥ ، ص٩٦ـ١٣٣) ومنها الإفريقية كالجماعات النيجيرية . . . . الخ .

ومن ناحية أخرى أغفلت هذه الصورة الشائعة والإعلامية للجريمة المنظمة ، كل ما يحتمل من نتائج تترتب على العلاقات المتداخلة بين رجال الأعمال الشرعيين ورجال الشرطة والمجرمين المتحدين (Syndicate) وخاصة عنصر الفجور العام والفسوق العالي (Higher Immorality) في أوجه

نشاطات الجريمة المنظمة التي لم يتم الكشف عنها إلى حد كبير . وهو فسوق وفجور يمكن أن نلاحظه على نشاطات الجريمة المنظمة طالما أن الشركات الشرعية والصفوة السياسية تستفيد من خدمات المافيا في تحقيق أهداف غير قانونية وغير أخلاقية وهو أمر قد يحدث عندما تساعد الجريمة المنظمة :

١ ـ الصفوات السياسية والاقتصادية في قمع أي تهديد للنظام القائم .

٢ ـ وتساعد رجال الأعمال في المضأربات التي تحقق أرباحاً هائلة .

٣ ـ وتساعد الموظفين الفيدراليين على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (Simon & Eitzen,1986,p.60) .

وقد أشارت هذه الملاحظات وغيرها إلى أن الجريمة المنظمة قد أفادت واستمرت تفيد وتخدم الأهداف السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وكذلك أهداف الصفوة السياسية والاقتصادية وذلك إلى الحد الذي اعتبرت فيه الجريمة حجر زاوية تقوم عليها العلاقات الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الرأسمالية والديمقراطية . بل حددت الجريمة المنظمة على أنها جزء متكامل في النسق الاجتماعي الأكبر (Simon & Eilzen, 1986, p.60)، ويتوقف فهمها على دراسة وتحليل العلاقات المتبادلة بين الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي . ولقد قادتنا هذه الملاحظات إلى الاهتمام بدراسة هذه العلاقات من خلال التساؤلات التالية :

١ ـ هل هي جريمة منظمة أم تنظيمات إجرامية؟ .

٢ ـ ما هو السياق البنائي الموائم لسمات التنظيمات الإجرامية؟ .

٣ ـ ما هي الآليات التي تعمل على نمو التنظيمات الإجرامية؟ .

٤ ـ إلى أي حد يمكن تفسير عولمة التنظيمات الإجرامية واتساع دائرة نشاطاتها الإجرامية في ضوء هيمنة النظام الرأسمالي العالمي وما هي اهم نتائجها الاجتماعية؟

أولاً : جريمة منظمة أم تنظيمات إجرامية؟

١ ـ الجريمة المنظمة بين المصطلح والتعريف:

يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة مثل الجريمة المنظمة Organized Crime والجريمة الاحترافية Professional والجريمة المتقنة Sophisticated والجريمة المخططة Planned وأحياناً تستخدم مصطلحات أخرى مثل النقابات الإجرامية Criminal Syndicates والاتحادات الإجرامية Criminal Confederations والتنظيمات الإجرامية Criminal Organizations والواقع أن هذه المصطلحات تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة الإجرامية، غير أن وجود فروق دالة بين بعض هذه المصطلحات وبعضها الآخر مثل الفارق بين الجريمة المنظمة Organized Crime والجريمة الاحترافية Professional Crime على الأقل يدعونا إلى البحث عن المصطلح المناسب في هذا الصدد. إذ يمكن التمييز بين الجريمة الاحترافية والجريمة المنظمة في ضوء المكانة، ونموذج الجريمة والمهارة ودرجة التنظيم والتهديد بالعنف وغيرها. فمكانة المجرم المحترف بين غيره من المجرمين ربما كانت عموماً أعلى من مكانة معظم المجرمين المنظمين سواء أكانوا قائمين مقام الرئيس أم وكلاء أم أعضاء في عصابة. وفيما يتعلق بنموذج الجريمة المرتكبة فالملاحظ أن نشاط المجرمين المحترفين يضم أساساً مجموعة متباينة من السرقات، بينما يمتد نشاط الجريمة المنظمة ليشمل أيضاً الرذيلة والابتزاز وغيرها. وإذا كانت هناك حصيلة من المعرفة والمهارة تتوافر لدى رجال القمة في الجريمة المنظمة، فإن المجرم المحترف يتوافر لديه درجة عالية من المعرفة المتقدمة يشار إليها من خلال اللغة الخاصة والأساليب الإجرامية الأكثر تخصصاً. وبينما تتشابه الجريمة المنظمة كثيراً مع تنظيمات الأعمال وتمتد الاتحادات الإجرامية

لتشمل مناطق ضخمة، فإن الجريمة الاحترافية تنحصر في الغالب في عدد صغير من الأفراد الذين يرتكبون جرائم فردية. وتفتقر الجريمة الاحترافية إلى تلك الروابط المحكمة التي توجد بين المجرمين المنظمين وغيرهم من الجماعات على مستويات الجمهور ورجال السياسة. وتستعين الجريمة المنظمة بالعنف في تنفيذ نشاطاتها، بينما يعتمد المجرم المحترف عادة على دهائه. ويحجم المجرم المحترف عن استخدام العنف بل يعتبره مثالاً على الأساليب الإجرامية المتدنية (Clinard,1961). ومع أخذ الفروق السابقة بين الجريمة المنظمة والجريمة الاحترافية في الاعتبار، بالإضافة إلى بعض المضامين المحددة والواضحة التي تحدد الجريمة المنظمة باعتبارها تنظيماً يضم جماعات من المجرمين الذين يقومون بإنتاج أو عرض وتوفير سلع وخدمات تعرف بأنها غير قانونية، ومع إدراك وجود جماعات من الجماهير في حاجة إلى هذه السلع والخدمات وغيرهم من جماعات الموظفين العموميين الفاسدين الذين يقومون بحماية هؤلاء المجرمين من أجل الحصول على أرباح ومكاسب لهم (Simon & Eitzen,1986). مع أخذ كل ذلك وغيره مما سنزيده تفصيلاً فيما بعد في الاعتبار، قد يسمح لنا بالزعم بأن المصطلح المناسب للدلالة على هذه الظاهرة من بين مجموعة المصطلحات المشار إليها سلفاً، هو مصطلح التنظيمات الإجرامية وذلك لاعتبار التنظيم بناء معقداً من جماعات قام لتحقيق أهداف محددة.

وربما ساعد الاستقرار والاتفاق على هذا المصطلح أولاً وقبل كل شيء في التوصل إلى تعريف محدد لهذه الظاهرة، وحسم ذلك الخلاف الذي يمكن ملاحظته بين الباحثين في هذا الصدد سواء اكان الخلاف معترفاً به صراحة، أو اشير اليه ضمنياً من خلال محاولات التعريف المتباينة التي يزخر بها تراث البحث حول الجريمة المنظمة.

فلقد أشار البعض إلى هذا الخلاف صراحة بأن تعريف الجريمة المنظمة غامض ومختلف عليه من جانب فقهاء الجريمة (عوض، ١٤١٦، ص٧).

ويضيف آخر «أنه رغم قدم الجريمة المنظمة فإن التباين في سبل ووسائل التعامل معها وتحديد نطاقها وأهدافها أدى إلى تأخر الوصول إلى اتفاق مقبول لدى دول العالم حول تعريف الجريمة المنظمة» (سناء، ١٩٩٦، ص٨٧).

ويجتهد بعض ثالث بتقديم تعريفات للجريمة المنظمة، تتراوح بين الاختصار والتفصيل. فمنهم من قال «حددت الجريمة المنظمة على نحو رسمي على انها مشروعات عمل نظمت لأهداف تحقيق الكسب الاقتصادي من خلال نشاطات غير قانونية» (Simon & Eitzen,1986) وأشار آخر «يرمز للجريمة المنظمة بالنقابات الإجرامية Syndicates أو الدوائر والحلقات التي تنشغل بالنشاطات الإجرامية كخطة عمل في الحياة Career» (Clinard, 1961, p.246). وأوضح ثالث «أن الجماعات الإجرامية المنظمة هي تنظيم جماعي ومستمر لاشخاص يستخدمون الإجرام والعنف والإفساد من أجل الحصول على السلطة والمال وأهم خصائص هذه الجماعات الاستمرارية والبناء التنظيمي والإجرام والعنف والعضوية القائمة على الانتماء والولاء والرغبة في الإفساد بهدف السيطرة والربح» (درويش، ١٩٩٥، ص٩٩).

٢ ـ نماذج التنظيمات الإجرامية:

وربما كان في توضيح مصطلح التنظيمات الإجرامية من حيث نماذج هذه التنظيمات والسمات المميزة لكل نموذج، ما يفتح الطريق امام الاتفاق بين الباحثين ويحسم ما بينهم من خلاف حول تعريف الجريمة المنظمة.

وكان كرسي Cressey في كتابه عن التنظيمات الإجرامية Criminal Organizations قد قدم لنا تصنيفاً لنماذج وصور الجريمة المنظمة، يعتمد على متصل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية Formal and Informal Organizations Continuum وأكد أن كل الجماعات والعصابات والفرق والحلقات والنقابات والاتحادات والتحالفات التي تتخذ من الإجرام هدفاً لها، تعد تنظيمات إجرامية وتمثل صوراً ونماذج للجريمة المنظمة.

وبحيث يقف على طرف هذا المتصل التنظيمات الإجرامية غير الرسمية، التي تعد بمثابة أنماط ثابتة من التفاعلات تنهض على التماثل في المصالح والاتجاهات والمساعدات المتبادلة. وترتب أنماط التفاعل في التنظيمات غير الرسمية في شكل عنقود أو تجمع من علاقات الدور التي تنطوي كل منها على حقوق والتزامات متبادلة، وإن كان الاشخاص الذين يلعبون هذه الأدوار لا يدركون بالضرورة هذا الترتيب وأهميته في حماية أهدافهم الجمعية. كما أن الأوضاع التي تشكل هذا البناء التنظيمي عادة ما تكون مستقلة عن الأشخاص الذين يشغلونها (Cressey,1972,p.10).

ولا يتصف بناء التنظيمات الإجرامية غير الرسمية بالرشد والمعقولية Rational ذلك لأن مجموعة العلاقات الاجتماعية لا ترتب على نحو رشيد من أجل أهداف تحقيق الأرباح وكسب المعارك والدفاع ضد الأعداء وممارسة الطقوس وارتكاب الجرائم والتباحث في الوضع الشرعي أو أي شيء آخر، بمعنى أنها لا تطور بناء يرمي إلى إنجاز أهداف جمعية صريحة مثل التي قد تحدد للتنظيمات الإجرامية الرسمية.

غير أن لهذه التنظيمات الإجرامية غير الرسمية مستوياتها الخاصة في الآداب واللياقة، واتجاهاتها المحددة نحو مجموعة من الظواهر والقضايا

بدءاً من التخريب إلى السياسة، ولها مواقفها في الدفاع المشترك ضد أشخاص خارجين. وقد يشترك بعض أعضائها في المعاناة من خطر القبض عليهم أو يتقاسمون الآلام الناجمة عن الإيداع في السجون.

وتعد جماعات النواصي Street Corner وتجمعات الجيرة والأحياء والتي غالباً ما يطلق عليها اسم عصابات الجانحين بمثابة أمثلة جيدة على التنظيمات الإجرامية غير الرسمية (Cressey, 1972,p.11).

ويقف على الطرف الآخر من المتصل التنظيمات الإجرامية الرسمية والتي تتميز بالطابع الرشيد Rational وتتسم بسمات ثلاث أساسية تعبر كل منها عن جانب من هذا الرشد. أولها؛ وجود تقسيم للعمل وتخصص في الوظائف، بحيث يشكل كل تخصص مجموعة عمل. وثانياً؛ يتم التنسيق بين أوجه نشاطات كل شخص يشغل أحد الاوضاع المتخصصة وبين أوجه نشاطات المتخصصين الآخرين من خلال القواعد والاتفاقيات والفهم المشترك وغيرها مما يدعم تقسيم العمل. وثالثاً؛ أن التنظيم ككل قد أنشيء على نحو هادف ليحقق أغراضاً معلنة (Cressey, 1972,p.11).

ويوجه كرسي النظر إلى أربع ملاحظات مهمة في هذا الصدد:

أولها: أن الخط الفاصل بين التنظيمات الإجرامية غير الرسمية والرسمية غير واضح ولا توجد هناك وسيلة سريعة أو محكمة للتمييز بينهما.

ثانياً: لا ينبغي أن نسلم بأن كل تنظيم إجرامي غير رسمي سوف يرقى بالضرورة إلى مكانة التنظيم الرسمي.

ثالثاً: أن السمات الثلاث المميزة للتنظيمات الرسمية، هي من قبيل الدرجة، ولا ينبغي التسليم بأن التنظيم الرسمي البسيط سوف يرقى بالضرورة إلى شكل أكثر تعقيداً.

رابعاً : أن أبنية التنظيم الرسمي ليست في حاجة إلى أبنية هرمية في السلطة والقوة، فالصورة غالباً ما تقترب من خريطة الطرق ـ وتمثل توزيع الأوضاع الوظيفية توزيع المدن على هذه الخريطة ـ أكثر مما تتشابه مع رسم السلم الهرمي (Cressey, 1972,p.12).

وعلى المدى بين طرفي المتصل يمكن تحديد نماذج أخرى للجريمة المنظمة تختلف فيما بينها من حيث درجة التنظيم وخاصية المعقولية والرشد والتي تؤثر كل منها في طابع الجرائم المرتكبة. فالجماعة التي تتكون من فتيات من الطبقة الوسطى وهن في طريقهن من المدرسة إلى البيت وقد انجرفن في اتجاه سرقة بعض أصابع الروج أو الأقمشة غالية الثمن من أحد المحلات، تتسم بدرجة ما من التنظيم تقل عن درجة التنظيم التي تلاحظ بين جماعة اللصوص أو النشالين التي تعتمد على تقسيم دقيق في العمل الإجرامي وتنسيق واع بين أوجه نشاطات كل عضو، وهذه الدرجة في التنظيم تقل بدورها عن ما يلاحظ من تنظيم ورشد يقوم عليه الاتحاد الفيدرالي Confederation بين الجماعات الإجرامية التي تعتمد على ترتيب تنظيمي محكم، واهتمام بالبحث عن وسائل للافلات من العقاب والحصانة ((Cressey, 1972,p.13).

وتكمن قيمة هذا التصنيف الذي قدمه «كرسي» لصور الجريمة المنظمة في انه يوجه نظرنا إلى بعض الملاحظات :

١ ـ إننا لسنا بصدد جريمة منظمة بمعنى سلوك يغلب عليه طابع التنظيم، وانما نحن بصدد تنظيم قام من أجل أهداف إجرامية. فهي ليست جريمة واحدة بمعنى أنه يرتكبها شخص وتتكون من نشاط إجرامي واحد بل هي مشروع إجرامي يحوي أنشطة إجرامية متعددة ويقوم عليها أناس متعددون (عوض، ١٤١٦، ص٧).

٢ ـ وان هذا التنظيم الإجرامي يظهر بين جماعات متباينة ـ بدءاً من جماعات النواصي وتجمعات الجيرة ـ وعصابات الجانحين ـ وجماعات اللصوص ـ والنشالين وحتى الاتحادات الفيدرالية . . . الخ .

٣ ـ ويقوم هذا التنظيم الإجرامي على علاقات بين أدوار متباينة وأوضاع مختلفة ، ترتب حقوقاً والتزامات متباينة ، وتجمع بينهم أساليب ومستويات ومواقف واتجاهات وقواعد واتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين نشاطات شاغلي الأوضاع ، وتدعم تقسيم العمل بينهم .

٤ ـ ان هذا التنظيم الإجرامي قد أنشىء على نحو هادف ، وله أغراضه المعلنة أو غير الصريحة .

وكل هذه الجوانب على درجة متساوية من الاهمية إلى الحد الذي تعد معه أية محأولة لتعريف التنظيمات الإجرامية بدون أخذ هذه الجوانب في الاعتبار بعيدةً عن الحقيقة .

ثانياً : التنظيمات الإجرامية والسياق البنائي الأكبر

شهدت التنظيمات الإجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة ، وقد انعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الإجرامية وجعلها أكثر تعقيداً ، وأثر كذلك على وظائف هذه التنظيمات الإجرامية وأسهم في تنوع وتعدد هذه الأهداف ، وقد ظهر هذا النمو التنظيمي للتنظيمات الإجرامية جلياً في تغلغل التنظيم في النظام الرأسمالي العالمي ، وظهرت تنظيمات إجرامية عابرة للقارات ومتعددة الجنسيات وقد انعكس هذا النمو على اتساع شبكة العلاقات والصلات المتبادلة بين الجريمة المنظمة وصور الانحراف الأخرى في المجتمع من ناحية ، وبين الجريمة المنظمة ومجموعة النظم الاجتماعية التي يتشكل منها البناء الاجتماعي الأكبر للمجتمع من ناحية أخرى .

١ ـ تعقد البناء التنظيمي وتنوع أهداف التنظيمات الإجرامية

ولقد أصبحت جماعات الجريمة المنظمة ذات تنظيم هرمي متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، والتدرج الرئاسي للسلطة والمسئولية ووحدة الأمر. وهو تنظيم محكم البناء ويتصف بالثبات والاستمرارية. ويتحكم النظام الصارم في العلاقة بين الرؤساء والأعضاء وتستقر في يد الزعيم الرئيس الأعلى السلطة المطلقة على جميع الأعضاء، بما في ذلك أمور الحياة والموت. ومع أن هذا التنظيم قائم على أساس استبدادي في تركيز السلطة، فإنه يهتم بتنمية مشاعر الانتماء للسلطة لدى الأعضاء، حيث يمنح اهتماماً واضحاً لرعاية شئونهم الخاصة كرعاية الأسرة وكفالتها في حالة فقد عائلها، وتوفير الضمانات المختلفة ونظم المعاشات والتأمينات والدفاع عنهم وتوكيل المحامين ودفع الكفالات المالية وتقديم الخدمات القانونية (درويش، ١٩٩٥، ص١٠٣).

ولقد أدت هذه الخصائص ببعض الباحثين إلى القول بأن السمة الأكثر أهمية للجريمة المنظمة تتمثل في نمطها الاقطاعي وتمتع القادة بكل القوة والولاء من جانب الأعضاء التابعين الذين يختلفون بين الموظفين الذين ينوبون عن القادة وبين ما يطلق عليهم اسم الأقنان أو العبيد.

وقد أكد بيرجس Burgess نفس المعنى بقوله «أن اتحاد الجريمة المنظمة يتماسك ببعضه بواسطة قادة أقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة وبواسطة قواعد الأخلاق بين أعضاء العصابات ومن خلال الاتفاقيات مع رؤساء العصابات وبواسطة الحرب المشتركة ضد قوى المجتمع (Burgess,p.246).

واتجهت التنظيمات الإجرامية إلى استخدام إمكانات وقدرات عدد من المحاسبين والمحامين والمستشارين الذين يحاولون جعل نشاطها متسقاً

أولاً مع الأساليب المستخدمة في إدارة الأعمال المشروعة، ويضمن ثانياً جعل هذه التنظيمات بعيدة عن متناول أجهزة العدالة الجنائية (درويش، ١٩٩٥، ص١٠٣)، وأخذت التنظيمات الإجرامية تستخدم وسائل التقنية الحديثة، وأساليب التنظيم والإدارة العلمية، فاستعانت بوسائل التقنية العالية في أنشطتها، ومنها أجهزة ونظم المعلومات وخدمات الكمبيوتر في إنجاز التحويلات المحظورة لأرباحها، وإزالة أي أثر لأية عملية من عمليات نقل الأموال القذرة لغسلها خارج الحدود (عوض، ١٤١٦، ص٧).

ولقد أثر ذلك في اتساع شبكة العلاقات بين التنظيمات الإجرامية، واتساع دائرة النشاط، بل وتنوع أهدافها. ذلك لأن أي تنظيم إجرامي قد يوفر خدمات غير جانحة وغير إجرامية لأعضائه. فمثلاً قد تضفي العصابات الجانحة وغيرها من الجماعات غير الشرعية منزلة على الأشخاص الذين يجدون صعوبة في تحقيق هذه المنزلة في الأنساق الشرعية في المجتمع وتضاف هذه الوظيفة التي ينجزها التنظيم الإجرامي لأعضائه إلى الوظائف الأخرى المعلنة لهذه التنظيمات والتي تتمثل في الربح من الجريمة، وتحقيق مكاسب غير مشروعة، وتوفير درجات من الحماية والأمن بعيداً عن الضبط، وإقامة الدعوى (Cressey, 1972, p.17). واكتساب السطوة والقوة عن طريق استخدام العنف والفساد والسمعة السيئة وشراء ذمم الشخصيات العامة والسياسية أو تهديدها. بل لقد أصبح للتنظيمات الإجرامية أنشطة واسعة النطاق ومعقدة، تصنف بين أنشطة رئيسية وأخرى مساعدة الأولى مثل الاتجار في المخدرات والأسلحة والنساء والأطفال والدعارة والتزييف وتزوير العملات والأسرار الصناعية والأعمال واللوحات الفنية والأثرية والبضائع المسروقة، والذهب والماس والأحجار الكريمة والأعضاء البشرية

والتهريب وتصريف النفايات ودفنها والاتجار بانواع من الحيوانات المهددة بالانقراض. والثانية مثل التغلغل في العقود الإدارية، والهياكل الحكومية والسياسية والرشاوي وتمويل الحملات الانتخابية والاحتيال والخداع والاحتكار وغسيل الأموال . . . الخ (عوض، ١٤١٦، ص٧).

٢ ـ الصلات المتبادلة بين التنظيمات الإجرامية وصور الانحراف الأخرى في المجتمع (انحراف الصفوة وانحراف الجماهير)

هناك علاقات اعتمادية متبادلة توصف بأنها علاقات تكافلية بين نماذج معينة من انحراف الصفوة Elite deviance وغيرها من انحراف الجماهير Nonelite ويمكن ملاحظة هذا التحالف على مستويين:

المستوى الأول: مستوى ملموس يرتبط بالنقود والمنتجات والخدمات. والمستوى الثاني: رمزي وينصرف نحو إقامة ودعم متغيرات ذات صلة بالأيديولوجيا والبناء الاجتماعي (Simon & Eitzen,p.231).

أ ـ الصلات الملموسة:

تعد الجريمة المنظمة قنطرة كبرى بين انحراف الصفوة وانحراف الجماهير لأن الأرباح والمكاسب الناجمة عن نشاط الاتحادات الإجرامية Syndicates تتحقق من خلال النماذج المختلفة من جرائم الجماهير Street Crime ومن ضمنها البغاء والقمار غير الشرعي وبيع المخدرات فضلاً عن الاموال التي يتم الحصول عليها من خلال نشاط السطو ليلاً على المنازل والسرقة وهي أموال تحتاجها الجماهير للصرف منها على عادات الإدمان. ولقد تم تقدير ما توفره هذه النشاطات إجمالياً بما يقرب من ١٥٠ بليون دولار ـ عائد سنوي، منها ما مقداره ٥٠ بليون أرباحاً صافية (Simon & Eitzen,1986, p.231).

ولما كانت هذه الأرباح في حاجة إلى إعادة استثمار مرة أخرى حتى تنمو وتزداد، فقد يحدث أحياناً ويتم استثمارها في مشروعات مشتركة مع شركات شرعية، ومثال ذلك ما حدث بين شركة بان أمريكان وبعض أعضاء المافيا من الاشتراك في إقامة منتجعات للقمار في الكاريبي خاصة إثر طرد كاسترو للمافيا من كازينوهات كوبا.

وقد تأخذ التعاملات بين الجريمة المنظمة والشركات الشرعية صوراً مختلفة، من بينها الاستعانة ببعض رجال العصابات في قمع نقابات العمال، وغسيل أموال المافيا من المخدرات من خلال البنوك وغيرها من المشروعات القانونية.

اما الصلات بين اتحادات الجريمة المنظمة والحكومة، فهي عديدة من بينها التعاملات المالية مثل التبرعات من أموال المافيا للحملات الانتخابية وكذلك رشوة رجال السياسة. ويوضح الشكل التالي هذه الصلات الملموسة (Simon & Eitzen,1986 p.232).

شكل يوضح الصلات بين صور الانحراف الملموس

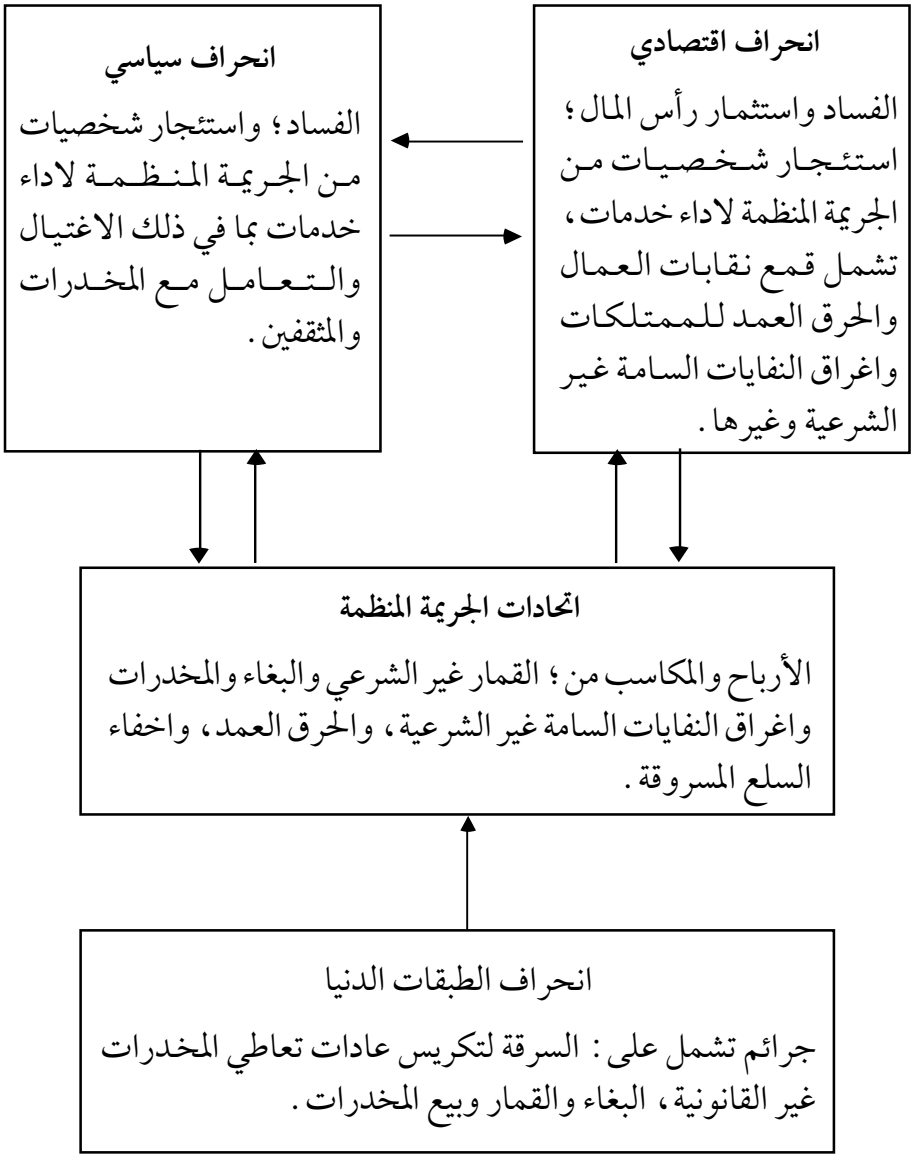

المصدر: (Simon D.R., & Eitzen,D. S., (1986), Elite Deviance, Allyn & Bacon, Inc., Baston.)

والواقع أن وجود هذه الصلات المالية الشرعية وغير الشرعية بين الصفوة الاقتصادية والسياسية والجريمة المنظمة، لا يعني أن كل الشركات الشرعية ورجال السياسة الشرعيين يرتبطون أوتوماتيكياً بالاتحادات الإجرامية المنظمة. وانما معناه فقط أن هذه الخطوط المتداخلة قائمة أو موجودة. ولا يمكن أن نشك في أن الكثير من هذه الصلات معروفة للعامة، ويكفي أن نشير إلى إعداد المكالمات التليفونية التي يجريها وكلاء المراهنات على سباق الخيل باستخدام خطوط (AT&T) ومحلات تجارة السيارات التي تملكها المافيا وصناعة القمار الشرعية في لاس فيجاس وغيرها والعلاقات بين النقابات التي تسيطر عليها المافيا ورجال الشرطة والشركات الشرعية (Simon & Eitzen,1986 p.232).

ب ـ الصلات الرمزية

لقد تمكنت الصفوة الأكثر قوة في الولايات المتحدة من التأثير في المؤسسات الضخمة للتنشئة الاجتماعية، خاصة وسائل الإعلام والتعليم، وقد أفادها هذا في تشكيل أيديولوجية للانحراف؛ تقرر بأن مشكلة الانحراف في الولايات المتحدة عبارة عن خطأ ترتكبه الطبقة الدنيا وهي طبقة إجرامية بطبيعتها وتستحق ما تعانيه من فقر وتدن في الأخلاقيات، وهكذا تكونت نظرة شائعة إلى مثل هؤلاء المنحرفين تعدهم نتاجاً لحالات باثولوجية فردية ومحصلة لثقافة الفقر الفزعية الشريرة. وأخذ الكثير من السكان في الولايات المتحدة يقتنعون بأن انحراف من يفتقرون إلى القوة Powerless أو الجماهير يعتبر بمثابة أذى عظيم للمجتمع بالمقارنة بانحراف الصفوة. وقد أفاد هذا الموقف في اقناع الصفوة بتفوقهم الأخلاقي، والتأكيد على أن ما يقدمون عليه من أفعال لا تشكل انحرافاً فعلياً بالمقارنة (Simon

(& Eitzen,1986 p.232) . كذا أسهمت الأيديولوجية الرسمية للانحراف ـ أيديولوجية الصفوة ـ في اقناعهم بصحة تصرفاتهم حتى إذا كانت غير أخلاقية وغير قانونية، وعلمت على توجيه انتباه رجال القانون بعيداً عن انحراف الصفوة، والتركيز بدلاً من ذلك على فهم وعقاب ما يعرف باسم انحرف الشارع والطبقات الدنيا . ومال هذا الموقف الأيديولوجي إلى الحفاظ على الطبقة الدنيا منقسمة على نفسها، وحال دون نمو أي إحساس بالجمعية قد ينجم عنه حركة متحدة بين أعضاء هذه الطبقة ترمي إلى التغيير الاجتماعي (Ibid,p.233) .

وهذه الصلات الرمزية تسهم في دعم اللامساواة في القوة والثروة، ولفهم أسبابها ويتطلب الأمر فحص الصلات التكافلية الأشمل في بناء الثروة والقوة في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية أو أي مجتمع آخر ندرسه .

٣ ـ العلاقات التكافلية بين التنظيمات الإجرامية والنظم الاجتماعية المختلفة في المجتمع

تتبادل التنظيمات الإجرامية مع النظم الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية ـ في المجتمع ـ المنافع والخدمات وتكفل كل منها الأخرى في خدمة أهدافها الخاصة .

أ ـ التنظيمات الإجرامية والنظام السياسي

لقد افادت الجريمة المنظمة واستمرت تفيد وتخدم الأهداف السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وفي نفس الوقت استفادت التنظيمات الإجرامية من النظام السياسي في تحقيق أهدافها . وطالما ساعدت

الجريمة المنظمة الصفوة السياسية على قمع من يفتقرون إلى القوة في المجتمع . حيث لاحظ بعض علماء الاجتماع ان الجريمة المنظمة قد أسهمت على نحو له دلالته في التحكم في الأقليات Ghettos في الولايات المتحدة . فقد أكد (تابور Tabor) أن هناك تآمراً على الأقليات بالولايات المتحدة شارك فيه رجال الشرطة الذين أفسدهم المجرمون المنظمون . وتناول (تابور) دور الجريمة المنظمة في توزيع الهيروين في مناطق الأقليات وأوضح أن بيع الهيروين وتكوين جيش صغير من مدمني الهيروين داخل مناطق الأقليات ، يجعل الأشخاص الذين قد يعارضون النظام الاجتماعي القائم مغيبين في الإدمان وفي حالة استغراق في اللهو والخيال بعيداً عن الظروف غير الإنسانية السائدة في هذه المناطق (Simon & Eitzen,1986 p.61) .

ومن ناحية أخرى اقر (بيتزر Spitzer) بأن الجريمة المنظمة تساعد الإدارة السياسية على التحكم في مشكلات السكان من خلال عدد من الطرق . أولها أن الجريمة المنظمة توفر فرصاً ومجالات للعمل والاستخدام في نشاطات غير قانونية للاشخاص الذين قد يكونون في حالة بطالة وغير مرضى عنهم سياسياً وثانيهما أن السلع والخدمات التي توفرها الجريمة المنظمة للطبقات الدنيا في المجتمع تبدد طاقاتهم بعيداً عن مصادر ضجرهم وظلمهم . وطالما أن الجريمة المنظمة تحتكر السلع والخدمات غير القانونية ، فانها تساعد بالفعل وتحافظ على النظام العام ، لأن الاحتكار يترتب عليه تحقيق أرباح وبالتالي شعور بالأمن فتقل الحاجة إلى العنف .

وتؤكد الشواهد صدق ما ذهب إليه كل من (تابور وبيتزر) فالمعروف أن إدمان الهيروين يتركز بدرجة عالية في مناطق الأقليات في الولايات المتحدة ، وأن أوجه نشاط لعب القمار غير الشرعية لا تفتح بابالأمل فقط

امام الفقراء بأنهم سيصبحون اثرياء وانما تمدهم ايضاً بفرص للعمل والاستخدام (Simon & Eitzen,1986 p.62).

إلى جانب اعتماد الإدارة السياسية على الجريمة المنظمة في تنفيذ سياساتها الداخلية، فلقد تبلورت الجريمة المنظمة ـ في أوقات معينة على الأقل ـ وظيفة أخرى باعتبارها أداة في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد بدأت مثل هذه الأعمال خلال الحرب العالمية الثانية عندما كان هناك اتصال بين بعض أعضاء العصابات ممن يتحكمون في أرصفة موانئ نيويورك وبين موظفي البحرية بهدف تأمينها والتأكد من أن عساكر البحرية الألمانية أو غيرهم من الوكالات الأجنبية لا يتسربون إلى المنطقة، وإمكانية مشاركة القوادين وسماسرة الفاحشة والعاهرات من سكان هذه المناطق المواجهة للشواطئ في العمل كخطوط دفاع أولى. وكان (لوتشيانو Luciano) اهم شخصية ساعدت في تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن نجاحه في منع الأعمال التخريبية وغيرها من اضطرابات على أرصفة الموانئ خلال الحرب، لدرجة أنه وفي اعقاب القبض عليه واتهامه وإدانته للعمل في البغاء الاجباري عام ١٩٣٦، قد اطلق سراحه ونفي من البلاد عام ١٩٥٤ لما كان يقدمه من مساعدات (Simon & Eitzen,1986 p.65).

وتدخل مساعدات المافيا أيضاً ضمن قائمة من الجهود الحربية الأخرى. حيث تمت الاستعانة ببعض أعضائها المحليين في غزو سيسلي عام ١٩٤٣. ونجد (جينوفسي Genovese) والذي كان عضواً في إحدى عصابات نيويورك، ورغم أنه قد هرب منذ وقت مبكر إلى إيطاليا ليتجنب حكماً بالإعدام، قد أصبح مرشداً غير معين للجيش الحكومي الأمريكي. . . وعندما رفض عمال الأرصفة ـ الاشتراكيين ـ نقل معدات المراكب الخاصة

بجيش الولايات المتحدة والمجهزة للاستخدام في فيتنام . . . تم الاستعانة بأعضاء العصابات في كورسيكا لمهاجمة خطوط حراسة هؤلاء العمال ونقاباتهم، وذلك في مقابل السماح لأعضاء العصابات باستخدام مارسيليا كمركز لحركة مرور الهيروين في كورسيكا (Simon & Eitzen,1986 p.65) .

وكان الديكتاتور باتستا في كوبا قد سمح لرجل المال والمافيا (لانسكي Lansky) بإقامة كازينوهات للقمار في هافانا عام ١٩٣٣ . وفي بداية عام ١٩٦٠ وبعد اغلاق كاسترو لهذه الكازينوهات قامت الاستخبارات الأمريكية (CIA) بتجنيد رجال الجريمة المنظمة للمساعدة على اغتيال كاسترو . كما تعاون رجال الجريمة المنظمة مع الاستخبارات الأمريكية (CIA) خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى بداية عام ١٩٧٠ في إقامة المثلث الذهبي لآسيا ومركز جنوب شرق آسيا لتوزيع الهيروين . . . ولم يمنع انغماس الاستخبارات الأمريكية (CIA) في نقل الافيون من السماح باستخدام خطوط الطيران الخاصة بها، وكذلك خطوط الطيران الأمريكي الأخرى في هذه الاغراض (Simon & Eitzen,1986 p.66) .

يستفيد اذن النظام السياسي من الجريمة المنظمة في خدمة الأهداف السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وفي المقابل فإن الجريمة المنظمة تستفيد من النظام السياسي في خدمة أهدافها . لأن الجريمة المنظمة ليست فقط تدرجاً هرمياً بني من أجل القيام بنشاطات إجرامية معينة، وانما هي أيضاً تنظيم يحافظ على أعضائه بعيداً عن الوقوع في أي شرك قانوني، ويقيم الصلات مع الأجهزة السياسية وإدارات العدالة الجنائية ـ مثل الشرطة والمحاكم ـ من أجل توفير الحصانة لأعضائه، وتمكينهم من إلغاء التهمة في حالة القبض .

وتستعين الجريمة المنظمة في توفير الحصانة لأعضائها بأساليب مباشرة واخرى غير مباشرة. تتراوح الأساليب المباشرة بين ما يدفع مباشرة من اموال شهرية وسنوية للشرطة، حيث اقرت لجنة كوفر Kefauver انه في عام ١٩٥١ وفي مدينة نيويورك دفعت إمبراطورية المراهنات أكثر من مليون دولار خلال العام مقابل حماية الشرطة. وفي فيلادلفيا دفع للشرطة تقريباً (١٥٢) الف دولار شهرياً في ٣٨ مقاطعة. وفي بعض الأحيان تتحقق الحماية من خلال دفع رشوة للموظفين العموميين بشكل منتظم، وباتباع نظام مدروس بعناية وفي بعض الحالات الأخرى تقدم مجموعات الابتزاز المالي ـ من أعضاء العصابات ـ اعانات ذات قيمة للحملات السياسية لهؤلاء الموظفين والذين يمكن الاعتماد عليهم في تسهيل لنشاطات الجريمة المنظمة وهي إعانات تذهب إلى الموظفين في أكثر من حزب سياسي واحد، مما يضفي على المبتزين نوعاً من السيطرة على كل الجهاز الحاكم. كما تمثل عملية الحصول على الاصوات وسيلة غير مباشرة تعتمد عليها الاتحادات الإجرامية المنظمة في ضمان الحصانة لأعضائها (Clinard, 1961, p.247).

ب ـ التنظيمات الإجرامية والنظام الاقتصادي

ولقد ساعدت الجريمة المنظمة الصفوة الاقتصادية على قمع القلاقل النقابية، وأسهمت المساعدة المتبادلة بين الجريمة المنظمة ومجالات الأعمال الشرعية في زيادة الأرباح وضمان الحصانة إلى الحد الذي انعكس أثره على صيانة كلا النسقين والحفاظ عليه.

هذا ولقد نمت الجريمة المنظمة في مجالات العمل الضخمة في الولايات المتحدة إلى حد اعتبرت معه جانباً مكملاً في الاقتصاد السياسي وانتقلت معه مبالغ هائلة من الاموال غير المشروعة سنوياً إلى نشاطات مقبولة اجتماعياً حيث ارتبط البناء المالي والاقتصادي الآن بالجريمة المنظمة.

ومنذ عام ١٩٢٠ وما بعدها يمكن تتبع بداية إسهام الجريمة المنظمة ومساعداتها للصفوة الاقتصادية في قمع الحركات العمالية، وذلك عندما دخل رجال الأعمال في مفاوضات مع النقابات التي يسيطر عليها أعضاء العصابات من أجل حماية أنفسهم ضد القلاقل النقابية أياً كانت، خاصة وإن الاتفاقيات من هذا النوع قد تعمل على استقرار الأسواق في الصناعات الصغيرة المتنافسة، مثل النقل، بالشاحنات والمخابز والتنظيف والصباغة. وعندما انتقل نشاط رجال العصابات إلى صناعة السينما، ظهرت نفس الأساليب في المفاوضات، فكان رجال الأعمال والشرطة يجندون شخصيات من المافيا لإخماد القلاقل في مجموعات متباينة من المواقع. وإذا كان هناك هجوماً قاسياً شنه رجال العصابات على المنشقين داخل النقابات خلال عام ١٩٤٠ كله، يؤكد استمرار انغماس الجريمة المنظمة في ابتزاز العمال وتهديدهم، فإن هذا الهجوم قد بدأ بأمر من الصفوة الاقتصادية تجنباً لانتشار الاشتراكية بين صفوف الحركة العمالية في الولايات المتحدة (Simon & Eitzen, p.61).

وإلى جانب مساعدة الجريمة المنظمة للصفوة الاقتصادية في قمع القلاقل النقابية، فإنها تسهم أيضاً في زيادة الأرباح في مجالات أعمال شرعية معينة. إذ قدر مجموع المبالغ التي انفقت بواسطة أعضاء الاتحادات الإجرامية أولاً باعتبارهم رأسماليين وثانياً باعتبارهم زبائن على كثير من السلع والخدمات، بما يزيد على ٨٠ مليون دولار سنوياً، وكان من المقدر له مع حلول عام ١٩٤٠ أن يكون وكلاء المراهنات على جياد السباق هم القسم الأكبر من زبائن التليفونات والتلغرافات في أمريكا.

ولقد حدث تدفق هائل في أموال الجريمة المنظمة. حيث قدرت اللجنة الفرعية للبحوث في مجلس الشيوخ الأمريكي إجمالي الدخول من الجريمة

المنظمة سنوياً بما يوازي ١٥٠ بليون دولار؛ منها ٦٣ بليون من المخدرات، و٢٢ بليون من القمار، بالاضافة إلى ٨ بليون من نشاطات غير قانونية أخرى مثل البغاء وتهريب السجائر والاحراق العمدي للمباني. وكذلك قدر إجمالي الدخول من فخاخ النصب والاحتيال بحوالي ٢٠ بليون في نفس العام. وقدر صافي الربح من كل أوجه النشاطات السابقة بحوالي ٥٠ بليون وهي تفوق بكثير صافي الأرباح من البترول باعتباره أكبر صناعة في الولايات المتحدة، والتي قدرت بحوالي ٢٣ بليون دولار عام ١٩٧٩م (Simon & Eitzen,1986 p.62). يضاف إلى ما سبق ما حققته الجريمة المنظمة من ربح وفير بلغ ١,٢ بليون دولار سنوياً توفرت عن نشاط الجريمة المنظمة في مجال سرقة السندات المالية والمذكرات الحكومية والأسهم وصكوك التأمين. وهذه السندات المالية قد سرقت إما من سماسرة المنازل والبنوك أو من مكاتب البريد أو من الأفراد، ويمكن للجريمة المنظمة تحويل هذه السندات إلى أموال متداولة بطرق عدة:

من خلال إعادة بيعها إلى سماسرة آخرين، أو من خلال إيداعها في البنوك مقابل قروض مساوية، أو من خلال إضافتها إلى حقائب شركات معينة تتطلع إلى تقديم صورة مالية أكثر إشراقاً مما هي عليه بالفعل، أو من خلال تحويلها إلى بلاد أجنبية ثم إعادة بيعها إلى بنوك أو أفراد. أو من خلال إيداعها في بنوك كحسابات أمانة أو ضمان (Simon & Eitzen,1986 p.63).

وقد ساعد هذا التدفق الهائل من أموال الجريمة المنظمة على توسيع نطاق استثماراتها لتشمل أنواعاً كثيرة ومتباينة من مجالات الأعمال. فهناك أرباح هائلة للمافيا تم استثمارها في سوق المال، خاصة الشركات التي يقل رأس مالها عن مليون دولار ويقل عدد أسهمها عن ٥٠٠ سهم. وهي استثمارات

قدرت بحوالي ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. واستثمرت عائلة (بونانو Bonanno) واحدة من عائلات المافيا في أمريكا ـ عشرات الملايين من الدولارات في إقامة المزارع والفنادق والنوادي وتجارة جبن الموزاريلا وأعمال البيتزا والمغسلات. كما استغلت الجريمة المنظمة أزمة الطاقة، وأتيحت لها فرصاً فريدة للكسب من هذا المجال. وتؤكد بعض التقارير أن الجريمة المنظمة تتحكم على الأقل في ست شركات لتصريف النفايات السامة في نيويورك وبنسلفانيا وأنها قادرة على تصريف هذه النفايات بنصف الثمن المحدد بواسطة الشركات القانونية لتصريف هذه النفايات. كما أن هناك شواهد على دخول عدد من الشركات الضخمة مثل خطوط طيران بان أمريكان وهيوارد هيوجيه، في شراكة مع الجريمة المنظمة وإنشاء عدد من كازينوهات القمار وغيرها من مضأربات مفزعة في لاس فيجاس والكاريبي (Simon & Eitzen,1986 p.64).

ثالثاً : آليات نمو التنظيمات الإجرامية

ويقصد بالآليات مجموعة التكتيكات المختلفة التي تستخدمها التنظيمات الإجرامية وتعدها جزءاً لا يتجزأ من طريقة تنفيذ أنشطتها، أو هي وسائل خاصة بها في تحقيق أهدافها. وهي آليات وثيقة الصلة بالسياق التنظيمي الذي تخدمه، وتعكس طبيعة الجماعات التي يتألف منها هذا السياق، خاصة جماعات المجرمين المنظمين، والموظفين العموميين الفاسدين، والجمهور الذي يستهلك سلع وخدمات هذه التنظيمات الإجرامية. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مجموعة من الآليات بعضها يخص المجرمين والثاني يرتبط بالموظفين العموميين، والثالث يتعلق بالجمهور والزبائن، أو بين غسيل الأموال والفساد والطلب الاجتماعي على

السلع والخدمات غير القانونية، وهي تمييز إجرائي بطبيعة الحال، لأغراض التحليل والفهم والدراسة، خاصة وأن التداخل كبير بين هذه الآليات في الواقع، فغسيل الأموال أسلوب يلجأ إليه أعضاء التنظيمات الإجرامية، وهم ايضاً الذين يبادرون بإفساد الموظفين العموميين وفي نفس الوقت يقومون بإنتاج السلع والخدمات غير القانونية.

١ ـ غسيل الأموال القذرة

يعد البعض غسيل الأموال من الأنشطة المساعدة لتحقيق الاغراض من وراء الأنشطة الرئيسة أو التستر عليها، وهي محاولة لتوظيف الأموال المحصلة من الأنشطة الإجرامية الرئيسة للإجرام المنظم وتوظيفها في مشروعات مشروعة.

وتعمل جماعات الإجرام المنظم على التسلل إلى داخل المؤسسات التجارية أو الصناعية المشروعة في خارج دولها لتوظيف اموالها المستمدة من أنشطتها الإجرامية نظراً للأرباح الضخمة التي تجنيها من ورائها ولا تحتاجها لتسيير أنشطتها غير المشروعة أو تحتاج إلى النزر اليسير منها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وجودهم في هذه المشروعات المشروعة يستر أعمالهم غير المشروعة ويموه مصدر الأموال الموظفة فيها، ومن ناحية ثالثة فإن هذا التسلل إلى هذه المؤسسات المشروعة التي تعمل بالتجارة عبر الحدود يوجد قنوات أكثر أماناً لنقل بضاعة هذه الجماعات غير المشروعة. وقد يتخذ تمويه الأموال المكتسبة من أنشطة الجريمة المنظمة غير المشروعة صوراً وأساليب شتى منها فتح أكثر من حساب مصرفي بأسماء زائفة أو وهمية أو التداخل في شركات التجارة أو العقارات أو في شركات لتوظيف الأموال المضاربة في سوق الأوراق المالية وشراء الأوراق المالية وتحويل الأموال عن

طريق شركات تجارية واتخاذ أكثر من أسلوب من الأساليب السابقة بحيث تتنوع فيصعب تتبعها (عوض، ١٤١٦، ص٧).

ولقد أقرت لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي لبحث الجريمة أن المجرمين المنظمين قد تسللوا إلى حوالي ٥٠ مجال من مشروعات العمل المشروعة خاصة صناعة المسكرات والسيارات والنقل بالشاحنات وصناعات البترول والصلب والقماش والسجائر، ومؤسسات المال والبنوك والفنادق والمطاعم والنوادي الليلية وإنتاج الغذاء والنفايات (Clinard,p.246).

وأكد الباحث الأمريكي (جيفري روبنسون) أن بريطانيا قد أصبحت مركزاً لغسل الأموال القذرة التي أصبحت ثالث أكبر تجارة عالمية في الوقت الحاضر، وأن عمليات غسل الأموال القذرة قد دخلت في صميم النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة، وأن نسبة كبيرة من المشروعات والإنشاءات تدار أو تدخل فيها هذه الأموال بشكل أو بآخر، ويؤكد الباحث أن انتقال تجارة غسل الأموال عبر الاطلنطي بما يصاحبها من أعمال عنف قد أصبحت مسألة وقت فقط (درويش، ١٩٩٥، ص١١٨).

٢ ـ الفســـاد

وتعتمد الجريمة المنظمة إلى حد ما على فساد الموظفين العموميين للمحافظة على بقائها وسيطرتها وزيادة أرباحها. وكانت تستعين في هذا الفساد بالرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدبير الأصوات الانتخابية وغيرها من وسائل للتأثير في رجال الشرطة ومفوضي الحكومة والقضاة ورجال الإعلام وأعضاء المجالس البلدية ورجال التشريع وما إلى ذلك.

ويحرص كل تنظيم إجرامي على إقامة وضع وظيفي داخله يطلق عليه اسم الفاسد Corrupter والشخص الذي يشغل هذا الوضع هو الذي يساوم

ويشترى ويهدد ويرشي وهو شخص حلو الحديث في علاقاته مع الشرطة والموظفين العموميين أو أي شخص آخر يساعد أعضاء التنظيم الإجرامي في استمرار التحصين ضد القبض عليهم أو إقامة الدعوى أو العقاب. والشائع أن يختص هذا الفاسد في أدائه لدوره بقسم فرعي واحد من أقسام الحكومة، ويعين غيره على قسم آخر فقد يختص فاسد بأمر الشرطة في الولاية، ويختص آخر بجانب المحاكم وتوريط القاضي أو كاتب المحكمة أو المحضر أو ضبط المراقبة القضائية (Simon & Eitzen,p.178).

وكان شامبلز Chamblis في كتابه عن الفساد في سياتل وواشنطن قد ناقش العلاقة بين الفساد والجريمة والنظام الاقتصادي والسياسي من حيث الربح والسيطرة. عندما أكد أن النقود هي الوقود في الآلة الراهنة، وأن الموظفين العموميين هم المكابس التي تحافظ على استمرار تشغيل هذه الآلة. وأولئك الذين أتوا بالنقود مهما كان مصدرها هم في وضع يمكنهم من جعل الآلة تجري على الطريق الذي يحددونه. والذين ينتجون النقود من الجريمة هم الأشخاص الذين يحتمل إلى حد كبير أن يتحكموا في الآلة.

ولقد أصبحت الحكومة ذاتها بملايين دولاراتها والعاملين بها، هدفاً للتحالف الإجرامي وقد أشارت إدارة الخدمات العامة إلى غزارة الفساد الذي ينخر في الحكومة. وكشفت إدارة التحقيقات الفيدرالية عن حسابات سرية هائلة في البنوك تخص العاملين في (G.S.A) كان يستخدمها مقاولون من الحكومة لبعضهم صلات بالتحالفات الإجرامية وكثيراً ما أسهمت الجريمة المنظمة في تمويل الحملات الإنتخابية للصفوة السياسية على كافة المستويات السياسية في الولايات المتحدة؛ بما فيها الانتخابات المحلية وعلى مستوى الولاية والمستوى القومي (Simon & Eitzen,1986 p.179).

وظهر على المستوى الوطني أن المعارضين لتحركات عصابات الجريمة المنظمة يرتبطون بالأحزاب السياسية المعارضة. مثال ذلك أنه إثر انتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٨ نظمت إدارة نيكسون حملة ضد الجريمة المنظمة. وكانت هذه الحملة حقيقة موجهة ضد عناصر الجريمة المنظمة التي تتحالف مع الخصوم الديمقراطيين لنيكسون، وبخاصة ضد لانسكي الذي اضطر هو نفسه تحت ضغط التحقيقات التي أجريت معه بمعرفة مكتب التحقيقات الفيدرالي (IRS & FBI) إلى بيع حقوقه في كازينو لاس فيجاس وفي بنك ميامي.

وفي الوقت نفسه نظم قادة نقابة سائقي الشاحنات ترتيبات مع البيت الأبيض ونيكسون للمشاركة في الحملة الانتخابية، نجم عنها العفو عن هوفا Hoffa رئيس سائقي الشاحنات المسجون. وكان الرئيس نيكسون قد وعد بتوفير الدعم المالي اللازم لفنادق سائقي الشاحنات في محاولة للتغطية على الأموال المطلوبة لإسكات فضيحة ووترجيت (Ibid,p.66).

٣ ـ الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات غير المشروعة

تمثل الجريمة المنظمة في صورتها المتطورة نشاطاً اقتصادياً غير مشروع يحقق أرباحاً خيالية، لأنها تقوم بالإمداد بسلع وخدمات تشبع رغبات بعض الناس بالرغم من مخالفتها للقيم السائدة في المجتمع، هذا يتمثل في قيام جماعات الجريمة المنظمة بتوفير سلع أو خدمات غير مشروعة تطلبها قطاعات في المجتمع، وتحقق أرباحاً طائلة، مثل الجنس والمخدرات والقمار. هذا فضلاً عن أنه في كل مجتمع قد نجد بين الموطنين من يسعى للحصول على السلاح غير المرخص به أو تبني الأطفال دون المرور بإجراءات التبني المعقدة، أو قبض قيمة وثائق التأمين على الحياة قبل موعد استحقاقها. ويعود تحقيق هذه الرغبات بالأرباح الطائلة على عصابات الجريمة المنظمة.

ويصف (فرانسيس آباني) هذا الاتجاه الإجرامي في الامداد بسلع أو خدمات غير مشروعة بأنه يمثل صراعاً بين رغباتنا وبين قيمنا الأخلاقية وهو اتجاه يتمتع بالحماية ويتصف بالاحتكار وأهم دوافعه الرغبة في الحصول على الأرباح الضخمة بأقل قدر من العناء (درويش، ١٩٩٥، ص١٠٨).

وإذا كانت الجريمة المنظمة توفر السلع والخدمات غير القانونية خاصة الإدمان والبغاء والكتابات الداعرة (والأفلام الجنسية) والقمار والنصب بالفوائد والتي قد تكون هناك حاجة كبيرة اليها بين بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا، فانه يمكن القول أن من أحد أسباب الوجود المستمر للجريمة المنظمة وأهم وسائل نموها هو أنها تعمل على إشباع حاجات اجتماعية معينة (Simon & Eitzen,p.178) مما يجعل من القول بأن الطلب الاجتماعي على خدمات وسلع الجريمة المنظمة آلية من آلياتها المتعددة والتي لا تقل في أهميتها عن غسيل الأموال والفساد.

رابعاً: عولمة التنظيمات الإجرامية ونتائجها الاجتماعية

ربما كان نمو التنظيمات الإجرامية وتعقد بنائها وتنوع وظائفها واتساع نشاطاتها في الداخل والخارج وظهور تنظيمات إجرامية متعددة الجنسيات وعابرة للقارات، هذا فضلاً عن انتشار تنظيمات إجرامية في قارات غير أمريكية وأوربية، ونعني في آسيا وافريقيا واليابان والصين وغيرها، ما يدل على عولمة التنظيمات الإجرامية. ولقد تأكد هذا الوصف للتنظيمات الإجرامية ـ وفي جانب منه على الأقل ـ عندما أوضحنا كيف أن التنظيمات الإجرامية تمثل عنصراً متكاملاً في النظام الرأسمالي، وهو وصف قد يجد له تفسيراً واضحاً في إطار ما يتميز به النظام الرأسمالي العالمي من قدرة على الهيمنة، وتلك التي وجدت لها أرضاً خصبة في مجموعة من الظروف

البنائية في كثير من بلاد العالم النامي أو مجتمعات الجنوب، الأمر الذي مهد لنمو التنظيمات الإجرامية في هذه البلاد، مما يحتمل معه أن تظهر نتائج اجتماعية متباينة قد تنعكس على قوة الدولة واستقلالها وعلى برامج التنمية المختلفة، وعلى الأمن والسلام الاجتماعي بين شعوب هذه البلاد.

١ ـ عولمة التنظيمات الإجرامية وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي

أسهم تطور التنظيمان الإجرامية واتساع نطاقها الإجرامي في زيادة أعدادها، وفي تعقد بنائها واكتسابها كثير من مظاهر الرشد والعقلانية والتحديث، وفي تنوع وظائفها واتساع نطاق نشاطاتها على النحو الذي سبق توضيحه. وقد اتجهت الجريمة المنظمة في الوقت الحاضر إلى تدويل نشاطها وعبور الحدود بين الدول والقارات، وتكونت الجريمة المنظمة عابرة القارات Organized Transnational Crime حيث تتآزر عدة مؤسسات إجرامية وتتكامل من حيث أنشطتها وتظهر في شكل اتحاد على هيئة نظام الكارتل الاقتصادي، فمثلاً إذا كان النشاط الرئيس للجريمة المنظمة هو الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة سواء أكانت طبيعية أو مصنعة، وزاد الطلب على هذا النشاط، فقد تتحد عدة مؤسسات إجرامية على هيئة كارتل بعضها ينتج المخدرات وبعضها يصنعها والبعض الثالث يقوم على نقلها وتوزيعها وترويجها عبر الحدود (عوض، ١٤١٦، ص٧). ومع الوقت، اتسع النشاط الإجرامي لتلك المنظمات وتضخم مما أدى إلى ظهور ما اصطلح على تسميته بالمنظمات الإجرامية عبر الوطنية، وهي عصابات إجرامية منظمة لها قواعدها في دولة معينة، ولكنها تعمل في دولة أخرى أو أكثر وفقاً لما تشكله الأسواق من فرص سانحة للنشاط الإجرامي. ومن الأمثلة على المنظمات الإجرامية عبر الوطنية الكبرى :

أ ـ المافيا الإيطالية؛ وتنتمي تاريخياً إلى المافيا الصقلية ونشاطها الرئيس الاتجار في العقاقير والمواد المخدرة.

ب ـ الإجرام الروسي المنظم؛ ويعمل في مجالات العقاقير والدعارة والاغتيالات السياسية والأسلحة والمواد النووية وتجارة الأعضاء البشرية.

ج ـ الجمعيات الثالوثية الصينية؛ وتتخذ تلك الجمعيات نشاط الابتزاز والاتجار في العقاقير والدعارة والقمار ولها شبكة دولية واسعة النطاق.

د ـ الياكوزا اليابانية؛ وهي المعروفة برجال العنف وأهم أنشطتها الإجرامية الاتجار في السلاح والعقاقير المخدرة ومجالات المغامرة والاحتيال وغسيل الأموال والجنس.

هـ ـ الكارتلات الكولومبية؛ وتعمل هذه المنظمات بشكل رئيس في تجارة العقاقير المخدرة.

و ـ المنظمات الإجرامية النيجيرية؛ وتقوم بأنشطة واسعة في مجالي التهريب والاتجار بالمخدرات وعمليات الاحتيال والابتزاز. وهذا الحصر ليس شاملاً وانما هو على سبيل المثال (سناء، ١٩٩٦، ص٩١).

وربما أمكن لنا تفسير عولمة الجريمة المنظمة ـ بمعنى نمو نماذجها وأعدادها وتعقد بنائها ووظائفها وتدويل نشاطها وعبورها الحدود بين الدول والقارات ـ في ضوء طبيعة النظام الرأسمالي العالمي. إذ من الملاحظ أن النظام الرأسمالي بما يعتنقه من مذهب حرية التجارة وتكوين الشركات والمؤسسات الخاصة وتشكيل الأحزاب السياسية . . . وما يسوده من حماية للحريات الفردية والحقوق الأساسية وحماية الحياة الخاصة والديمقراطية له تأثيره في تشكيل جماعات الإجرام المنظم.

فمن ناحية إذا كان النظام الرأسمالي الديمقراطي في الدول التي تعتنقه يسمح بحرية التجارة وفتح الحدود لها، فإن ذلك قد يساعد جماعات الإجرام المنظمة على مد أنشطتها إلى الدول الأخرى (عوض، ١٤١٦، ص٧). وسبق أن أوضحنا كيف أن الجريمة المنظمة ـ خلال الربع الأخير من هذا القرن ـ قد اتجهت إلى أسلوب جديد للتمويه بالدخول في دائرة النشاط الاقتصادي المشروع واختراقه وذلك من خلال احتكار السلع والتحكم في المشروعات المشروعة وخلق مناطق للنفوذ (درويش، ١٩٩٥، ص٩٦).

ومن ناحية أخرى فإن نظام السوق القائم على جهاز الثمن يقوم في الأصل على أساس من سيادة القانون، إلا انه أصبح الآن بعد حرية التجارة عبر الحدود وعالمية الاقتصاد وسهولة الحصول على المعلومات والمواصلات واستخدام الوسائل التقنية المتقدمة لا يقوم على أساس من سيادة القانون، خصوصاً إذا غابت سلطة الدولة التي نخرها الفساد من جانب جماعات الإجرام المنظم (عوض، ١٤١٦، ص٧).

ويستعين النظام الرأسمالي العالمي بآليات كثيرة في تحقيق هيمنته على الاقتصاد العالمي، وتعد الشركات متعددة الجنسيات آلية مهمة في هذا الصدد حيث تقيم علاقات وثيقة مع الفئات ذات النفوذ في الدول النامية خاصة كبار الملاك ورجال الأعمال وأعضاء السلك السياسي والدبلوماسي وكوادر الجيش والحكومة. وتربط تلك الفئات من المجتمع بمصالحها عبر عديد من الأدوات بدءاً من الرشوة المباشرة حتى الأعمال المشتركة، مروراً بالمساعدات المالية للأحزاب السياسية والمساهمة في الدعاية الانتخابية والتدعيم الاقتصادي والاجتماعي. وهناك شواهد تؤكد أن بعض الشركات الكبرى قد قامت برشوة العديد من القادة والمسئولين في الدول النامية (البدوي، ١٩٩٦، ص١١٠).

٢ ـ التنظيمات الإجرامية في بلاد العالم النامي ونتائجها الاجتماعية

إن احتمالات ظهور التنظيمات الإجرامية في بلاد العالم النامي في ضوء العولمة وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي، احتمالات مؤكدة خاصة وأن هناك ظروفاً بنائية تعيشها مجتمعات هذه الدول، تجعل منها تربة خصبة سواء لنشاط التنظيمات الإجرامية عابرة القارات، أو لنمو تنظيمات إجرامية في الداخل. حيث اتجهت دول كثيرة في العالم النامي إلى إصلاح مسارها الاقتصادي، وإتاحة فرص المنافسة لتحسين أوضاعها الاقتصادية وفتح حدودها أمام التجارة الحرة، وسهلت فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال الأجنبية، هذا فضلاً عن تشجيع السياحة؛ وقد ترتب على هذه التغيرات الاقتصادية وغيرها أن مدت عصابات الجريمة المنظمة نشاطها إلى هذه الدول، ليس فقط بسبب الإمكانات المحتملة لاقتصادات هذه الدول، وانما ايضاً بسبب ضآلة المخاطر المرتبطة بنشاطها. فموارد الدول النامية ليست تحت السيطرة التامة وأكثر عرضة لإساءة استغلالها، ولهذا أصبحت هدفاً سهلاً لنشاط عصابات الجريمة المنظمة، كما أن مؤسسات الدول النامية مبتدئة وذات خبرة محدودة في العمل مما يهيء فرصة سهلة لأسلوب عمل عصابات الجريمة (درويش، ١٩٩٥، ص٩٦).

يضاف إلى ما سبق من أن ممارسة الفساد في المجتمعات النامية المعاصرة تعد أكثر استشراء وتغلغلاً في هذه المجتمعات عنها في المجتمعات المتقدمة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الجرائم التي يقترفها كبار الموظفين وبعض رجال السياسة والتي قد تتمثل في العمولات والاختلاسات . . . ففي الفلبين تخترق جرائم الرشوة الهيئة التشريعية.

وفي بعض البلاد الإفريقية مثل كينيا ونيجيريا، عرفت ظاهرة بيع الوظائف العامة، وفي دول تنتمي إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية صور للفساد والجرائم الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمكونات ومستويات البيروقراطية المختلفة، أطلقوا عليها اسم الفساد المنظم، ووصل الأمر ببعض الباحثين إلى القول بأن الفساد غالباً ما يعد في بعض البلاد النامية جزءاً أساسياً من نظام وأسلوب الحكم (عبدالبديع، ١٩٩٤، ص١٨).

والفساد كظاهرة اجتماعية يرتبط بعناصر البناء الاجتماعي وينتشر بين مؤسساته ونظمه، وبنمو إطار من القيم تعمل من خلاله كافة الممارسات الفاسدة. فالقيم الثقافية السائدة في مجتمع ما قد تكون أحد الأسباب الأساسية للفساد. والقيم التقليدية السائدة في المجتمعات النامية قد تكون أحد الأسباب التي تدفع إلى الفساد. فهذه القيم تؤكد على فكرة العائلة الممتدة أو القبيلة. وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأبناء قبيلته. ولذلك فالدور المتوقع للفرد الذي يتولى منصباً سياسياً مهماً سواء في الوزارة أو البرلمان هو تقديم الخدمات المختلفة لأقاربه وأصدقائه، وتتمثل هذه الخدمات في تدبير الوظائف وفرص التعليم والحصول على مزايا عينية وقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون أو مبدأ المساواة في الفرص لمحاباة الأهل والأقارب. والملاحظ أن هذه الممارسات الفاسدة لا تعتبر انحرافاً عن القيم التقليدية في المجتمعات النامية، بل تعتبر تطبيقاً والتزاماً بالقيم التقليدية السائدة والتي يصعب التنصل أو الفكاك منها (البدوي، ١٩٩٦، ص١٠١).

وفي إطار هذه الظروف البنائية وغيرها التي تميز البلاد النامية تم رصد وتحليل علاقتها بطائفة واسعة من الجرائم المستحدثة عرفتها هذه البلاد. وفي هذا السياق انتهت ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر منذ السبعينات قد أفرزت

طائفة من الجرائم المستحدثة؛ منها جرائم الأموال خاصة الرشوة والتزوير والكسب غير المشروع والجرائم المتعلقة بنشاط الأئتمان في البنوك وجرائم غسيل الأموال القذرة في الأوعية المصرفية خاصة من أموال تجارة المخدرات، والجرائم في مجال نظم المعلومات وسرقات برامج الكمبيوتر وغيرها . . . وبرز اتفاق عام عند المشاركين في الندوة على أن الجريمة الاقتصادية هي جريمة منظمة لها بعد محلي وآخر دولي، وترتبط بالاعتداء على مصالح عامة فضلاً عن الإضرار بمصالح الأشخاص . . . وبرز استخدام التكنولوجيا كإحدى سمات الجرائم الاقتصادية المستحدثة إضافة إلى ارتباطها ببعض أفراد النخبة السياسية أو الأجهزة البيروقراطية للدولة (سهير، ١٩٩٤، ص٧١١).

ومع هذه الاحتمالات المؤكدة لنمو التنظيمات الإجرامية في البلاد النامية، يمكن الإشارة إلى مجموعة من النتائج المتوقعة لهذه التنظيمات. ففي الندوة التي عقدتها الأمم المتحدة في نابولي عام ١٩٩٤م لمكافحة الجريمة المنظمة، تأكد أن المافيا (الجريمة المنظمة) أصبحت خطراً يهدد جميع دول العالم . . . وان الجماعات الإجرامية الدولية القوية تعمل حالياً على انتهاك احكام القانون الدولي وقوانين كل دولة، وأن بعض الامبراطوريات الإجرامية أصبحت أكثر ثراء من الدول الفقيرة العتيدة؛ إذ يقدر مثلاً أن أرباح مهربي المخدرات في كولومبيا قد بلغت في عام ١٩٩١م وحده ما يعادل ١٠ مليارات ليرة ايطالية في حين أن بعض الدول النامية لم يكن لديها الأموال اللازمة لإيفاد وفودها إلى نابولي وبالتالي قبلت السلطات الايطالية استضافتها (ميشيل، ١٩٩٤، ص٥).

وقد أصبحت هذه المنظمات غير المشروعة تشكل خطراً وتهديداً

لمختلف الدول من خلال انتهاك قواعد القانون، وإضعاف فعالية ومصداقية مؤسساتها وتدمير اقتصادها وإفساد الحياة الديمقراطية بها. بمعنى أن خطر هذه المنظمات يهدد قوة الدولة واستقلالها لأنه صار في مقدور هذه المنظمات تكديس ثروات هائلة تجعل منها قوة اقتصادية وسياسية، تمكنها من أن تتصدى لأي دولة وبالتالي تكون قد نشأت دولة غير شرعية داخل الدولة، وتفوقت أحياناً على الدولة الشرعية، بسبب قدرتها الكبيرة على التغلغل والتسلل والإفساد والوجود النشط لعملائها داخل أجهزة العدالة الجنائية ومؤسسات الدولة (درويش، ١٩٩٥، ص٩٦).

وتعوق الجريمة المنظمة عبر الوطنية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ يكفي أن ننظر إلى النتائج المترتبة على الفساد كآلية مهمة من آليات المنظمات الإجرامية كما أشرنا سلفا، حيث انه إذا كان الهدف من تعيين الموظفين العموميين هو إنجاز المهام الوظيفية المناطة بهم بكفاءة، فإن الفساد عندئذ يمثل إخلالاً بهذه المهام الوظيفية ويترتب عليه خسائر مادية كان من الممكن استثمارها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتغلغل الفساد داخل أجهزة المجتمع من شأنه أن يعجل بفشل الحكومة في تحقيق أفضل نتائج من الفرص التنموية المتاحة لها. كما يؤدي الفساد إلى تبديد الموارد الاقتصادية للمجتمع وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وتشويه عمليات التنمية الاقتصادية وإهدار الإمكانات الداخلية والمساعدات الخارجية . . . كما يؤدي استشراء الفساد إلى سوء سمعة المجتمع، واحجام المستثمرين الأجانب وتردد المجتمعات المانحة للقروض والإعانات في تقديم مساعداتها . . . كما يؤدي الفساد إلى ظهور فئات جديدة طفيلية تثرى من خلال ممارسة الأنشطة الاقتصادية الفاسدة، وهذا يعمل على ظهور التفاوت الطبقي الصارخ. والمجتمع الذي ينتشر فيه الفساد

يتسم بعدم التجانس وضعف قيم الولاء والمشاركة وتظهر قيم الاغتراب واللامبالاة والسلبية (البدوي، ١٩٩٦، ص١٥٨). وكل هذه النتائج تعوق بلا شك عمليات التنمية الشاملة في المجتمع، وهناك نتائج اجتماعية اخرى للتنظيمات الإجرامية تتمثل فيما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار الداخلي للدول ذات السيادة، وربما للسلام الاجتماعي في هذه الدول، إذ يبدو أن بعض الاشخاص من ذوي المراكز الاجتماعية المعرضين للتجريح يمكن أن يكونوا من ضحايا الجريمة المنظمة وكذلك صغار رجال الأعمال من المهاجرين حديثاً الذين لا قوة لديهم يكونون محلاً للاستغلال من جانب جماعات الإجرام المنظم، مما قد يولد الشعور بالإحباط لدى الجمهور وتضعف بالتالي سيادة القانون وتكون الغلبة للأفاقين والانتهازيين. كما أن فساد بعض الإدارات الحكومية وعمل أصحاب النفوذ حتى لا تكون هناك ملاحقة قانونية لأنشطة الجريمة المنظمة يؤدي إلى زعزعة المعايير الخلقية لدى المجرمين واستمراء مخالفة القانون من جانب المسئولين وايجاد شعور بالإحباط لدى الجمهور الذي يفقد الثقة بالمسئولين عن حمايته لأنه يعتقد انهم فاسدون مرتشون، وتسود الأنانية وتطلعات الأفراد إلى الثراء السريع بالطرق غير الشرعية وبذلك يقل وعي منع الجريمة لدى الجمهور وبالتالي تكاتفه مع السلطة في هذا المجال، ومن ثم تلاقي الهيئات المعنية بحماية القانون عناء كبيراً في الكشف عن مرتكبي أنشطة الإجرام المنظم (عوض، ١٤١٦، ص٧).

خاتمـــــة

ان مصطلحات الجريمة الاحترافية والمتقنة والمخططة والنقابات الإجرامية والاتحادات الإجرامية والتنظيمات الإجرامية تعكس بدرجة متباينة جوانب من حقيقة الجريمة المنظمة . وإن أخذ الفروق بين الجريمة المنظمة والاحترافية في الاعتبار ، فضلاً عن المضامين التي تعد الجريمة المنظمة تنظيماً يضم جماعات من المجرمين والجماهير والموظفين العموميين . . . أضف إلى ذلك النماذج المختلفة للجريمة المنظمة خاصة التنظيمات الإجرامية الرسمية وغير الرسمية ، كل ذلك وغيره سمح لنا باعتبار مصطلح التنظيمات الإجرامية هو المصطلح المناسب في هذا الصدد .

وان أي محاولة لتعريف التنظيمات الإجرامية لا تأخذ في اعتبارها السمات البنائية المميزة لهذه التنظيمات ، لا يجعلها تعكس حقيقة هذه الظاهرة .

ولقد شهدت التنظيمات الإجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة اتضح في تعقد بنائها التنظيمي وتنوع أهدافها . . . حيث يتماسك بناء هذه التنظيمات بواسطة قادة أقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة ، وتستعين بأساليب حديثة في الإدارة ، وتنوعت أهداف التنظيمات الإجرامية بين غير المعلن وتحقيق منزلة لأعضائها ، والمعلن الذي ينصرف نحو تحقيق المكاسب المادية والسيطرة .

ولكن يظل هذا الجهد الذي يبذل على مستوى البحث في حاجة إلى دعم من جانب العاملين في إدارة العدالة الجنائية وغيرهم ، ذلك لان طرح المصطلحات العلمية والاجتهاد في تعريفها يحتاج إلى شواهد وبيانات واقعية يمكن الاستعانة بها في تحليل هذه الظواهر وبلورة التصورات .

فالملاحظ أن الجريمة المنظمة لا تستوقف رجل الشرطة وهو يصنف الحالات التي يقوم بالقبض عليها، ويندر أن تتوافر البيانات الاحصائية التي تخدم اغراض بحث هذا النوع من الجرائم. ولقد ظل البحث يعتمد على ما ترصده الصحف من وقائع وحوادث أو ما تعكسه الروايات وهي مادة لا تتسم بالموضوعية والدقة.

ولوحظ أن هناك علاقات اعتمادية متبادلة بين التنظيمات الإجرامية وصور انحراف الصفوة والجماهير، وهي علاقات تظهر على مستويين الأول ملموس يرتبط بالنقود والمنتجات والخدمات والثاني رمزي ينصرف نحو دعم الإيديولوجيا والبناء الاجتماعي. كما لوحظ أن هناك علاقات تكافلية بين التنظيمات الإجرامية والنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع، تتبادل من خلالها المنافع والخدمات، فاتضح أن العلاقات بين التنظيمات الإجرامية والنظام السياسي تساعد النظام السياسي على تحقيق أهدافه السياسية الداخلية والخارجية، وتمكن التنظيمات الإجرامية على زيادة مكاسبها وضمان الحصانة. اما العلاقات المتبادلة بين التنظيمات الإجرامية والنظام الاقتصادي فقد انعكس اثرها على صيانة النسقين واحفاظ عليهما. ولا يزال هناك جوانب في العلاقة بين التنظيمات الإجرامية والبناء الاجتماعي في حاجة إلى تحليل واهتمام، كالعلاقة بين التنظيمات الإجرامية والتدرج الاجتماعي والبناء الطبقي والحراك الاجتماعي. وكذلك العلاقة بين التنظيمات الإجرامية ونسق القيم السائد في المجتمع.

وهناك آليات تسهم في نمو التنظيمات الإجرامية وثيقة الصلة بالسياق التنظيمي الذي تخدمه وهي آليات يخص بعضها المجرمين مثل غسيل الأموال ويرتبط بعضها بالموظفين العموميين مثل الفساد، ويتعلق البعض الثالث بالجمهور مثل الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات غير

القانونية. ويتم غسيل الأموال من خلال التسلل إلى المؤسسات المشروعة، وتمويه الاموال المكتسبه من أنشطة الجريمة المنظمة، وذلك باستخدام أساليب متباينة، ويتم إفساد الموظفين العموميين من خلال الرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدبير الأصوات الانتخابية، وتحرص كل التنظيمات الإجرامية على إقامة وضع وظيفي يطلق عليه اسم الفساد، يختص بمهام محددة في التعامل مع ممثلي الحكومة. وينمو الطلب الاجتماعي على ما توفره التنظيمات الإجرامية في إشباع هذه الحاجات الاجتماعية، من خلال الاحتكار والحماية، رغبة في الحصول على أرباح ضخمة بأقل قدر من العناء. وربما كانت هناك آليات أخرى تضاف إلى غسيل الأموال والفساد والطلب الاجتماعي على السلع والخدمات غير المشروعة، وتسهم بدورها في نمو التنظيمات الإجرامية.

وربما كان النمو التنظيمي للتنظيمات الإجرامية، بمعنى تعقد بنائها وتنوع وظائفها، واتساع نشاطاتها في الداخل والخارج من ناحية، ثم ظهور تنظيمات إجرامية متعددة الجنسيات وعابرة للقارات من ناحية وانتشار تنظيمات إجرامية في قارات غير أمريكية وغير أوروبية وخاصة في آسيا وإفريقيا واليابان والصين وغيرها، مما يدل على عولمة التنظيمات الإجرامية، ولقد تأكد هذا الوصف في جانب منه على الاقل، عندما اتضح لنا أن التنظيمات الإجرامية تمثل عنصراً متكاملاً في النظام الرأسمالي، وهو وصف وجد له تفسيره في اطار ما يتميز به النظام الرأسمالي العالمي من قدرة على الهيمنة، والاعتماد على آلية الشركات متعددة الجنسيات، وإفساد الموظفين العموميين. وكانت الظروف البنائية الأخرى التي يشهدها الكثير من بلاد العالم النامي اليوم تمثل ارضاً خصبة لنمو التنظيمات الإجرامية كأتجاه معظم هذه الدول إلى الأخذ بالاقتصاد الحر وحرية التجارة والاعتماد

على الاستثمارات الأجنبية وتكريس قيم الفساد، وانتشار ظواهر إجرامية مستحدثة، مما جعل احتمالات نمو التنظيمات الإجرامية في هذه البلاد امراً مؤكداً، وكان من المتوقع حدوث نتائج اجتماعية محتملة متباينة لهذه التنظيمات الإجرامية، تنعكس على قوة الدولة واستقلالها، وتعوق برامجها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بفعل الفساد، كما تؤثر في الأمن والسلام الاجتماعي بين الجماهير. ومع ذلك يظل هناك ما هو في حاجة إلى مزيد من التحليل والتوضيح، نذكر على سبيل المثال لا الحصر تباين نماذج التنظيمات الإجرامية بين المجتمعات المتقدمة والنامية، من حيث البناء والوظائف والآليات، والربط بين عولمة التنظيمات الإجرامية وغيرها من مظاهر العولمة الأخرى، مثل العولمة الثقافية، وربما كانت النتائج الاجتماعية للتنظيمات الإجرامية على برامج التنمية البشرية وتنمية البيئة في حاجة ايضاً إلى بحث في المستقبل.

المراجع

المراجـــــع

البدوي، محمد علي محمد (١٩٩٦)، الفساد في النسق الاقتصادي وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

سناء خليل (١٩٩٦)، الجريمة المنظمة والعبر الوطنية، الجهود الدولية والملاحقة القضائية ـ المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد ٣٩.

سهير لطفي (١٩٩٤)، الاتجاهات العامة لمناقشات محاور الندوة، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

عبدالكريم درويش (١٩٩٥)، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات، مجلة الأمن والقانون، كلية الشرطة، دبي، السنة الثالثة، العدد الثاني.

عبدالبديع، محمد (١٩٩٤)، رؤية سوسيولوجية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية في المجتمع المصري، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة الجزء الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

عوض، محمد محيي الدين (١٤١٦)، الجريمة المنظمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٠، ع١٩.

ميشيل داجاتا، ندوة نابولي والحرب العالمية على الجريمة المنظمة، الاهرام، ٣/ ١٢/ ١٩٩٤م، القاهرة.

Cressey, D . R ., Criminal Organization its Elemenary forms, Heinemann, Educational books, London,1972.p . 1 .

Simon, D.R., & Eitzen, D.S., (1986), Elite Deviance, Allyn & Bacon, Inc,Boston.

Clinard, M.B., Sociology of Deviant Behavior, Holt, Rinehart & Winston, New York,1961 .